

إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر

أ. جنوحات حسين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص

تبحث هذه الدراسة في إشكالية تبعية الجزائر للخارج، من خلال أمنها الغذائي، المتصف بالمنكشف حيث سيتم البحث في رفع هذا التحدي ب إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي وتطويره وتعبئة كل قطاعات الاقتصاد الوطني للمشاركة في نجاح البرامج بتكثيف الانتاج وتنويعه وتحسينه ورفع الانتاجية وتنمية المناطق الريفية.

من ناحية أخرى، يجب التأكيد على أن ضمان وتحسين مستوى الأمن الغذائي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاستغلال العقلاني لكل الموارد والإمكانيات المتوفرة لدى الجزائر، كما أن قضية تحقيق الأمن الغذائي ليست مهمة يضطلع بها القطاع الفلاحي لوحده بل هي قضية تهم مختلف قطاعات الدولة والسلطات العمومية والسكان .

Résumé

L'étude se propose d'étudier la dépendance de l'Algérie vis-à-vis de l'étranger pour la concrétisation de sa sécurité alimentaire. Pour ce faire, l'accent est mis, ici, sur la préservation et l'amélioration de cette sécurité en prenant en charge les volets permettant de mettre au point une politique publique agricole efficiente.

D'autre part, il faut préciser que la sécurité alimentaire n'est pas une mission dévolue uniquement au secteur agricole mais l'affaire de tous les acteurs qui pourraient, dans une action empreinte de synergie, réaliser cet objectif vital.

مقدمة :

جديدة تحت عنوان سياسة التجديد الفلاحي والريفي ،
يهدف مواجهة التحديات المختلفة والمتمثلة في تطوير القطاع
الفلاحي من خلال:

- زيادة الإنتاج،
- تنمية المناطق الريفية.
- العمل على تثبيت اليد العاملة الفلاحية في هذه المناطق
من أجل تنميتها ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني،
- حماية الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي المهدة بالتصحر.
- استصلاح الأراضي،
- وضع الحلول المناسبة للتعامل مع المتغيرات المناخية
الطارئة وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي .

على هذا يطرح البحث الاشكالية التالية : هل السياسات
الفلاحية المتبعة من طرف الجزائر تمكنها من تحقيق أمنها
الغذائي؟

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الاستراتيجية
في الاقتصاد الوطني، باعتباره القطاع الذي يمكن من تلبية
الحاجات الأساسية من المواد الغذائية ، وتوفير العيش
الكرام لأفراد الشعب، وبالتالي يساهم بقسط كبير في
تحقيق الأمن الغذائي، إذ أن تحقيق هذا الأخير لم يعد
قضية اقتصادية فلاحية بل تعدت ذلك لتصبح مسألة
استراتيجية متعلقة بالسيادة الوطنية .

بالنظر للمكانة الاستراتيجية التي يحتلها القطاع الفلاحي
في الاقتصاد الوطني، ومن أجل رفع التحديات التي تواجهها
الجزائر والمتمثلة أساسا في تطوير القطاع الفلاحي لتحقيق
الاكتفاء الذاتي الجزئي. وضعت السلطات العمومية في سنة
2008 ، في إطار المخطط الخماسي (2009-2014) سياسة

الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا". هذا التعريف أثرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها :

- مفهوم عام وغير واضح : يعتبر مفهوم الإكتفاء الذاتي الكامل مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل طابعا إيديولوجيا .

- نسبة مفهوم الإكتفاء الذاتي الغذائي : وتظهر هذه النسبة في الغموض الذي يسود الإجابة عن حقبة الإكتفاء الذاتي الغذائي ، هل عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية، أو الحد المتوسط ، أو الحد الأعلى ؟ وفي هذا الصدد لا بد من ربط مستوى الإكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الإقتصادي المعيشي للمجتمعات او المجتمع موضوع الدراسة .

- عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا : إن الإكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا وطنيا نبيلًا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات .

- مدى العقلانية الإقتصادية لهذا المفهوم : إن الإعتماد بصورة مطلقة على القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الإكتفاء الذاتي الكامل قد يجعله قرارا اقتصاديا غير رشيد، لأن القطاع الزراعي يخضع الى عدة عوامل لا يمكن التحكم فيها كالتغيرات المناخية ، ونقص الموارد الزراعية ، او حدوث حرائق او كوارث طبيعية ، كما ان في ظل العولمة الاقتصادية ، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل الى اختيار المنتوجات والسلع ذات التكلفة الافضل دون تمييز بين انتاج محلي او انتاج خارجي، وهناك اعتبار ثالث يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين الى درجة يصعب معها ان تنتج كلها محليا .

على الرغم من وجهة التحفظات حول مفهوم الإكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، فان اعتماد سياسة الإكتفاء الذاتي الكامل او الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا استراتيجيا يجب على الدولة عدم التنازل عنه مهما كلف من الثمن. ونجد على المستوى العالمي امثلة حية في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الإكتفاء في بعض السلع الاساسية ، كما هو الحال في سياسة الارز في اليابان.

تعمل الدراسة للإجابة على سؤال الإشكالية، من خلال التطرق للمحاور التالية:

- المحور الأول : الإطار المفاهيمي والنظري
- المحور الثاني : العوامل المحددة لتحقيق الأمن الغذائي
- المحور الثالث : مقومات الأمن الغذائي
- المحور الرابع: سياسات التنمية الفلاحية .

المحور الأول : الإطار المفاهيمي والنظري

أولا- المفاهيم والأبعاد:

بدأ استخدام مصطلح الأمن الغذائي، عند بداية السبعينات للقرن العشرين، حيث تعددت مفاهيمه واتجاهاته وخاصة مع أزمة الغذاء العالمي لسنتي 1973/1974 والتي عرفت انخفاضا كبيرا في المخزون العالمي من الغذاء.

كنتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية ، تزامنا مع حدوث أزمة نفطية حادة جعلت من الغذاء والبتترول أهم سلعتين إستراتيجيتين في الاقتصاد العالمي، وكان الاعتقاد السائد آنذاك أن مفهوم الأمن الغذائي ينصب على نشاطين اقتصاديين هما :

- المخزون الإستراتيجي الغذائي،
- الإكتفاء الذاتي من الغذاء حيث ينصب معنى المخزون الإستراتيجي الغذائي هنا، على الطعام المخزون لمقابلة ما قد يحدث من أزمات غذائية أو نقص في الطعام ، بينما الإكتفاء الذاتي غالبا ما يقصد به أن يكون لدى الدولة أو تحت تصرفها ما يكفي حاجاتها من الطعام إما بالإنتاج أو الشراء.⁽¹⁾

راج استخدام كل من هذين المصطلحين للدلالة على الأمن الغذائي، في حين أن كلا المفهومين لا يشيران إلى الأمن الغذائي، بل هما جزء من المعنى الإصطلاحي لمفهوم "الأمن الغذائي" في معناه الإستراتيجي. و عليه، يتوجب علينا تقديم مفهومي الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتحديد أبعادهما وشروط تحقيقهما.

1- مفهوم الإكتفاء الذاتي الغذائي (2) :

يعرف الإكتفاء الذاتي الغذائي : " بقدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس ،وعلى الموارد والإمكانات

يذكرنا علم التسويق في مجال السلع الغذائية بأن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية بالكمية الكافية لأن الطلب يفوق العرض ، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والتنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية ، في المرحلة الأخيرة (حاليا) بدأ التركيز على الابعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء ، خاصة بعد تزايد استخدام المواد الكيميائية في الزراعة الحديثة ، وظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية ، الامر الذي جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين ، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة أكثر أمانا لصحة الانسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية.

4- مفهوم التبعية الغذائية :

تعني التبعية الغذائية عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان من المواد الاستهلاكية الأساسية لغذائهم اليومي، وتكون في هذه الحالة مضطرة على توفيرها عن طريق الاستيراد من الخارج ، مما يكلف خزينة الدولة اموالا طائلة ، بالإضافة الى ان الاختلال او الندرة في هذه المواد قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي او المساس بسيادة الدولة⁽⁷⁾.

5- مفهوم الفجوة الغذائية :

يشير مفهوم الفجوة الغذائية الى الفارق الحامل بين كمية الانتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي ، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات الخ .

يعرف مستوى التغذية في الجزائر تذبذبا يتجه اكثر الى الانخفاض خاصة في السنوات الاخيرة ، بسبب الارتفاع الفاحش في اسعار المواد الغذائية الأساسية ، نتيجة لنقص معدلات الانتاج المحلي ، واللجوء الكبير الى الواردات لضمان تغذية السكان الذي ما فتئ معدل نموهم الديمغرافي يزداد بشكل مفرط، وغياب سياسة عامة زراعية كفيفة بالقضاء على هذه الفجوة.

أشار احمد آيت عمارة ، وبناءا على تصنيف دولي خاص بعدد السكان الذين بإمكان دولة ما تغذيتهم ، بالاعتماد على

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير للتبادل التجاري فان الباحثين الاقتصاديين، على العموم يعتبرون أن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوما خياليا، بل هناك ميل الى رفضه على اعتباره يؤدي الى ايقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الاخرى ، لذا فان معظم الدارسين يميلون الى استخدام مفهوم الامن الغذائي لحياده⁽³⁾.

2- مفهوم الامن الغذائي :

يقصد به " قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب ، وضمان حد ادنى من تلك الاحتياجات بانتظام"⁽⁴⁾.

يمكننا، على ضوء هذا التعريف، التمييز بين مستويين للأمن الغذائي : احدهما مطلق، واخر نسبي، حيث يشير الأمن الغذائي المطلق إلى انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل او يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، في حين أن الأمن الغذائي النسبي، يعني "قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"⁽⁵⁾.

وانطلاقا من هذا التعريف الجزئي الأخير ، فان مفهوم الامن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة انتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية ، بل يقصد به اساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات بالاعتماد على منتجات اخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول اخرى ، وبالتالي فان المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

3- مفهوم أمان الغذاء⁽⁶⁾:

يعني مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة، خلال عمليات انتاج، تصنيع، تخزين، توزيع واعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء امنا موثوقا به صحيا وملامتا للاستهلاك الانساني.

يتعلق أمان الغذاء، هنا، بكل المراحل، أي من مرحلة الانتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك النهائي.

ج- دولة تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية، لكنها لا تتوفر على الموارد الاقتصادية اللازمة لاستغلالها، ولعل السودان خير مثال على ذلك، حيث تفتقر الى الأمن الغذائي، في المدين القصير والمتوسط، ويتحقق أمنها الغذائي بصورة مستدامة متى توفرت الموارد اللازمة والادارة السياسية لاستغلال مواردها الطبيعية .

د- دولة لا تمتلك الموارد الطبيعية ، وتفتقر الى الموارد المالية والاقتصادية التي تمكنها من استيراد الاحتياجات الغذائية، وهذا النوع من البلدان هي التي تعاني مشاكل حقيقية في أمنها الغذائي على المدين القصير والمتوسط. وتدخل ضمن هذه المجموعة اغلب دول الجنوب ، وخاصة منها اغلب الدول الافريقية. إن الجزائر لا تصنف ضمن أي من هذه الانواع، فهي من الناحية الموضوعية يمكن ان تدخل ضمن المجموعة الاولى على اعتبار أنها تتوفر على الاراضي الزراعية والموارد المائية النسبية ، ووجود مساحات شاسعة تضم أقاليم مناخية متباينة (صحراوية ، وشبه صحراوية، ومعتدلة وساحلية، ...الخ)، كما تتمتع بمستوى اقتصادي ومالي ملائم (على الاقل منذ بداية الالفية الثالثة)، الا أنها تبقى رهينة ما قد تستورده من الخارج بأسعار مرتفعة، وتزداد كمية ما تستورده من الغذاء من نسبة الى اخرى بحيث تصبح قدراتها المالية منهكة، لكن من الممكن تجاوز هذا الخلل بتغيير سياساتها الزراعية وتكثيف الاستثمارات الوطنية الخارجية في القطاع الفلاحي واعطائه الاهمية اللائقة به، وتعبئة كل الموارد المادية والمالية وخاصة العنصر البشري وتحفيزه على العمل من اجل خلق ثروة محلية .

ثانيا- أبعاد الأمن الغذائي:

لم تعد مشكلة الأمن الغذائي مسألة اقتصادية بحتة تتمثل في توفير الغذاء للسكان من أجل استمرار الحياة فقط، بل أخذت هذه القضية أبعاد أخرى متداخلة فيما بينها ولكل واحد تأثيراته المختلفة⁽¹¹⁾، ونورد فيما يلي أربعة أبعاد أساسية:

1) البعد الديمغرافي :

يتضح تأثير البعد الديمغرافي في قضية الأمن الغذائي من خلال جانبين إثنيين :

الاراضي التي تتوفر عليها ، الى أن الجزائر تصنف في المرتبة السابعة على سلم يتكون من تسع درجات، مما يجعلها في مرتبة الدول ذات الخطر المرتفع في مجال الأمن الغذائي⁽⁸⁾.

تعد فجوة الغذاء مشكلة معقدة ومركبة تتداخل فيها عوامل سياسية واقتصادية داخلية وخارجية ، تتعلق بالسياسات وطبيعة النظام من الناحية الداخلية ، أما العوامل الخارجية فهي مرهونة بالتحولات الاقليمية والدولية على مستوى الدول والمنظمات والهيئات المختلفة⁽⁹⁾.

6- مفهوم الفجوة التغذوية :

تتعلق الفجوة التغذوية بقيمة ونوعية الغذاء الذي يتناوله الانسان ، ويجب التفريق هنا ، بين النقص في التغذية وسوء التغذية، فالنقص في التغذية يعني الحصول على الاحتياجات التغذوية بكميات غير كافية وبالتالي حصول الشخص على سعرات حرارية غير كافية ، في حين سوء التغذية يدل على حصول الشخص على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة ، كما هو الحال بالنسبة للمواد النشوية أو البروتينات غير حيوانية ، او البقول الجافة .

مما تقدم، يمكن القول أن الفجوة التغذوية ما فتئت تكبر بين الفرد في الدول المتخلفة أو النامية ونظيره في الدول المتقدمة من حيث توفر الغذاء اليومي الذي يتناوله كل منهما على المقومات الضرورية والتنوع والقيمة الغذائية العالية.

وبناءً على ما سبق، يمكن تقسيم الدول تبعاً لمستوى أمنها الغذائي الى عدة أنواع⁽¹⁰⁾:

أ- دول تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية، وتتوفر فيها الموارد المالية اللازمة لاستغلالها فهي بذلك بعد من البلدان التي تتمتع بالأمن الغذائي المستدام، حيث ان معظم الاحتياجات الطبيعية ، ان لم تكن كلها، تنتج محليا، ولا يوجد ما يهدد الأمن القومي .

ب- دولة لا تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ، ولكنها تمتلك الموارد المالية ، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على استيراد حاجيات مواطنيها الغذائية من الخارج، وتأتي في مقدمتها دول الخليج العربي. يتمتع هذا النوع من البلدان بالأمن الغذائي ما دامت تعيش مناخا اقليميا ودوليا سلميا وتعاونيا.

نجاح وتطور القطاع الفلاحي، و بالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه وتلبية حاجيات الأفراد. فقد أثبتت دراسات عديدة في مجال " علم الإنسان " أن: ثقافة أي شعب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي و بالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة، إضافة إلى أن الإنسان أوجد أشكالا كثيرة للتأمين الغذائي كل حسب البيئة التي يعيش فيها و معطيات الموقع الجغرافي، فقد عرف سكان القطب الشمالي "الإسكيمو" "التجميد" وسكان "الجبال" "التقديد" وسكان "التلال" "التمر"، وهي تعتبر نوع من مشاركة الإنسان في تجسيد الأمن الغذائي⁽¹³⁾.

المحور الثاني: العوامل المحددة لتحقيق الأمن الغذائي:

يتوقف تحقيق الأمن الغذائي على توافر عدة عوامل أساسية والتي لها تأثير على إنتاج السلع الغذائية وتوزيعها والمتاجرة بها، والتي يمكن حصر أهمها في الموارد الأرضية والموارد المائية والموارد البشرية والموارد المالية والمستوى التقني بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي⁽¹⁴⁾.

1. الموارد الأرضية:

تربع الجزائر على أكبر مساحة على مستوى القارة الإفريقية حيث تقدر بـ 2.381.741 كم²، إلا أن ما يقارب من 79.3 بالمائة من المساحة الإجمالية تمثل الأراضي غير المنتجة وغير الموجهة للفلاحة، أما الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة فهي لا تقدر إلا بـ 8.454.630 هكتار أي ما يمثل حوالي 3.5 % من المساحة الإجمالية و 19.89 % من المساحة الفلاحية الإجمالية وتتركز أساسا في المناطق الشمالية للبلاد خاصة في السهوب والهضاب العليا الشرقية والغربية.

تجدر الإشارة إلى أن مساحة الأراضي المستريحة (jachère) تحتل حوالي 3.152 مليون هكتار وتمثل حوالي 37.28 % من المساحة الصالحة للزراعة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (1) المتعلق بالتوزيع العام للأراضي في الجزائر.

- أن الإنسان هو المكلف بتوفير غذائه بالاعتماد على الأساليب و الطرق التي طورها منذ وجوده الاجتماعي، وذلك لضمان بقائه واستمراره في الحياة .
- أن الإنسان هو الذي يقوم بإنتاج السلع التي يحتاج إليها ويعمل على حسن تسييرها حتى يتمكن من تحقيق الأمن الغذائي بكفاءة عالية.

(2) البعد الاقتصادي:

توجد علاقة مباشرة بين العنصر الاقتصادي والأمن الغذائي، وذلك من خلال تكثيف الإنتاج الفلاحي وزيادته لتلبية كافة الاحتياجات، ولتحقيق هذا الهدف يجب توافر كل عناصر العملية الاقتصادية والمتمثلة في رأس المال واليد العاملة والأراضي الزراعية الخصبة، بالإضافة إلى العنصر البشري الكفاء القادر على تنظيم هذه العناصر من أجل الحصول على إنتاج وفير وجودة غذائية عالية، وهو ما يعرف في إستراتيجيات الدول، الآن بـ: "السياسة العامة الناجعة".

(3) البعد السياسي:

تضطلع الدولة بتأمين الغذاء لكافة أفراد المجتمع، من خلال إصدارها لجملة من القرارات اللازمة لتجسيد إرادتها المسؤولة لتحقيق الأمن الغذائي، ومساهمتها الفعالة في دعم القطاع الفلاحي وإزالة كل العقبات والمشاكل التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الزراعية بصورة خاصة، كما أن دور الدولة لا ينحصر فقط في عملية إصدار قرارات وترصيد الأموال للقطاع الفلاحي، بل يتعداه إلى تخطيط نشاطات هذا القطاع وتنظيمه ومراقبته حتى تتمكن من تأمين احتياجات الأفراد.

تلتزم الدولة القيام بإجراء التحولات الجذرية بتكريس الديمقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات المصيرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها⁽¹²⁾.

(4) البعد الثقافي:

تعزز معتقدات الفرد وتمسكه بأرضه و حبه للعمل الفلاحي إستراتيجية الأمن الغذائي، وتساهم بشكل كبير في

إحصائيات عام 2011 المقدمة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالنسبة لهذين المعدلين الآخرين .

يجب الإشارة إلى أن الزراعة في الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على تساقط الأمطار (زراعة بعلية)، حيث تقدر المساحة المروية خلال سنة 2012 ما يفوق 1.04 مليون هكتار أي ما يمثل 12 بالمائة فقط من المساحة الصالحة للزراعة ، ونظرا للمجهودات المبذولة من أجل توسيع واستخدام تقنيات السقي المقتصدة للماء فقد عرفت هذه المساحة زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة .

2. الموارد المائية

تعتبر الجزائر من مناطق العالم التي تصنف بالفقرية في الموارد المائية وذلك لوقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة، مما يجعل الموارد المائية تنسم بالندرة سواء من حيث انخفاض متوسط نصيب وحدة المساحة من تساقط الأمطار أو نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب. وعلى هذا الأساس تمثل الموارد المائية العامل الرئيسي والمحدد للإنتاج الزراعي حاضرا ومستقبلا، وتنقسم إلى خمسة مصادر رئيسية.

- ثلاثة تقليدية تتمثل في الأمطار، المياه السطحية والمياه الجوفية .
- مصدرين غير تقليديين وهما مياه التحلية ومياه التنقية (إعادة استخدام مياه الصرف الصحي) ⁽¹⁵⁾.

والجدول التالي يوضح القدرات المائية المتوفرة في الجزائر.

الجدول رقم (2) القدرات المائية المتوفرة الوحدة : مليار متر مكعب

المناطق	المياه السطحية	المياه الجوفية	المجموع	النسبة (%)
المنطقة الشمالية	12	1.9	13.9	83%
المنطقة الجنوبية	1.5	1.4	2.9	17%
المجموع	13.5	3.3	16.8	100%
النسبة %	80%	20%	100%	100%

Source : Loucif Seid : les ressources en eau et leur utilisation dans le secteur Agricole en Algérie, Revue H.T.E .N°125, Mars 2003pp94-95.

الجدول رقم (1) التوزيع العام للأراضي في الجزائر. 2012.

نوع الأراضي	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية من المساحة الفلاحية الإجمالية	النسبة المئوية من المساحة الإجمالية
الزراعات الحقلية	4.354.242	10.2	
الأراضي المستريحة (البور)	3.152.328	7.4	
الأشجار المثمرة	849.387	2.0	
الكروم	74.338	0.2	
المراعي الطبيعية	24.335	0.1	
المساحة الصالحة للزراعة	8.454.630	19.9	3.5
الأراضي السهبية والمسالك	32.943.690	77.5	
الأراضي الفلاحية غير المنتجة	1.101.110	2.6	
المساحة الفلاحية الإجمالية	42.499.430	100.0	17.8
الأراضي الحلقاوية	2.498.085	1.0	
الأراضي الغابية	4.268.110	1.8	
الأراضي غير المنتجة وغير الموجهة للفلاحة	188.908.475	79.3	
المساحة الإجمالية	2.381.741 كلم ²		100.0

Source : MADR-DSASI : Serie B2012

يوضح الجدول رقم (01) أن مساحة الزراعات الحقلية لإنتاج الحبوب تقدر بـ 4.354.242 هكتار وتمثل 10.2 % من المساحة الفلاحية الإجمالية وهذه المساحة تعتبر غير كافية لزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، كما أن الأراضي المستريحة (الأراضي البور) والتي تقارب مساحتها 3.152.328 هكتار بنسبة تصل إلى 7.4 من المساحة الفلاحية الإجمالية وترك هذه المساحة بدون استغلال يشكل هدرا كبيرا للموارد المتاحة .

يجب الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من الأراضي الزراعية لسنة 2016 يقدر بـ 0.21 هكتار على اعتبار أن عدد السكان تجاوز الأربعين مليون نسمة (40.5 مليون نسمة) فهو مساو تقريبا للمتوسط العالمي (0.20 هكتار) وأعلى من المتوسط العربي (0.16 هكتار)، حسب

الجدول رقم (3) : توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية للفترة (2000-2014) الوحدة بالآلاف

السنوات	2000	2004	2009	2014	نسبة التطور
القطاعات					
الزراعة	872	1843	1852	1953	5.33%
الصناعة	826	1263	1194	1290	35.96%
الأشغال	617	1257	1718	1826	66.21%
العمومية الخدمات	906	4737	5318	6224	85.54%
المجموع	3221	9100	10082	11293	71.47 %

Source : O.N.S : Algérie en chiffres, séries de résultats 2000 -2015

يتضح من خلال تحليل البيانات الموجودة في الجدول أن القطاع الفلاحي، على الرغم من أنه سجل ارتفاعا ملحوظا في عدد اليد العاملة خلال الفترة الممتدة من 2000-2014 ، يقدر بـ 55.33%، حيث انتقل العدد من 872 ألف عاملا في سنة 2000 إلى 1953 ألف في سنة 2014، إلا أن النتائج المسجلة تعتبر ضعيفة ويبقى هذا القطاع متخلفا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويعود هذا أساسا من جهة، إلى تراجع حصة الزراعة التي كانت تستقطب العدد الكبير من الفلاحين والعمال منذ سنوات عديدة، وكذا تراجع مكانة الزراعة وأهميتها الاستراتيجية نتيجة نزوح اليد العاملة من الأرياف إلى المدن، من جهة أخرى، إلى السياسات المتبعة في مجالات التشغيل والتي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في نزوح اليد العاملة نحو قطاعات اقتصادية أخرى كقطاعات الخدمات والبناء والأشغال العامة والصناعة وذلك لما تقدمه هذه القطاعات من امتيازات وإغراءات مقارنة بقطاع الزراعة.

انتقل عدد العمال لقطاع الخدمات من 906 آلاف عامل في سنة 2000 إلى 6224 آلاف عامل في سنة 2014 وهو ما يمثل أزيد من ستة أضعاف، وبنسبة تطور تقدر بـ 85.54% على عكس قطاع الزراعة الذي سجل تطورا بين سنتي 2000 و2004، بنسبة (52.26%) إلا أنه منذ تلك الفترة لم يعرف تطورا مهما حتى سنة 2014، وهذا على

يتضح من الجدول أن القدرات المائية المتوفرة في الجزائر تقدر بـ 16.8 مليار متر مكعب وتوزع على المنطقتين :

- المنطقة الشمالية و تتوفر على 13.9 مليار مكعب و تمثل 83 % من الموارد الكلية ، وهي موزعة بين 12 مليار متر مكعب من المياه السطحية و 1.9 مليار متر مكعب من المياه الجوفية .
- المنطقة الجنوبية و تتوفر على 2.9 مليار متر مكعب و تمثل 17 % من الموارد الكلية ، وهي موزعة بين 1.5 مليار مكعب من المياه السطحية و 1.4 مليار متر مكعب من المياه الجوفية .

كما يبين الجدول أن المياه السطحية تقدر بـ 13.5 مليار متر مكعب أي بنسبة 80 % و المياه الجوفية حوالي 3.3 مليار متر مكعب و بنسبة 20 %.

يجب الإشارة إلى أن نسبة الموارد المائية المتجددة تمثل 80 % فقط من بينها 70 % من المياه السطحية و 10 % من المياه الجوفية و تتركز أساسا في المنطقة الشمالية للجزائر، أما الموارد الغير متجددة فتوجد في طبقات المياه الجوفية في المناطق الصحراوية.

تقدر حجم المياه المستعملة، حسب الوكالة الوطنية للموارد المائية بـ 4 مليارات متر مكعب و هو ما يمثل 25%، ربع الموارد المائية المتوفرة و تتوزع على القطاعات التالية:

- تستخدم الزراعة 2.1 مليار متر مكعب أي 55.3 % ،
- توجه الاستهلاك 1.3 مليار متر مكعب بنسبة 34.2 %،
- تستعمل الصناعة 0.6 مليار متر مكعب حوالي 10.5 % .

3- الموارد البشرية :

يعرف قطاع الزراعة في الجزائر ظاهرة ترك الشباب للأراضي الفلاحية و التوجه إلى قطاعات اقتصادية أخرى لا يتطلب العمل فيها بذل جهدا كبيرا و مضمونة الأجر، وهذا ما أدى إلى قلة عدد اليد العاملة في هذا القطاع وبالتالي نقص الإنتاج الفلاحي و اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية الإستراتيجية وخاصة الحبوب و البقول الجافة، يوضح الجدول التالي توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية للفترة 2000 - 2014 .

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (Programme complémentaire de soutien à la croissance PCSC)

إن هذا البرنامج تم إعداده على شكل المخطط الخماسي الأول (2005-2009)، مبلغ 9680 مليار دينار جزائري، ما يعادل حوالي 130 مليار دولار أما الحصة المخصصة لدعم الفلاحة والتنمية الريفية قدرت بـ 300 مليار دينار جزائري⁽¹⁹⁾

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي programme de consolidation à la croissance économique

جاء هذا البرنامج ليدعم البرامج السابقة و يوطد النمو الاقتصادي ويغطي الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، ويعتبر المخطط الخماسي الثاني، حيث رصد له مبلغا إجماليا يقدر بـ 21.214 مليار دينار جزائري و تحصل القطاع الفلاحي، أيضا على حصة مالية تبلغ 1000 مليار دينار جزائري⁽²⁰⁾.

5- المؤشرات التقنية :

يتطلب تطوير القطاع الزراعي اتباع الطرق الحديثة المستعملة في الزراعة التي تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية، وذلك من خلال الاعتماد على مكنة الزراعة واستخدام الأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة وإتباع الطرق الحديثة للري، حيث يوضح مؤشر استخدام الماكينة الزراعية عدد الجرارات المستخدمة بقدراتها المختلفة لكل ألف هكتار من الأراضي الزراعية، على أساس أن الجرار يمثل القاطرة التي تجر معظم الآلات الزراعية وتقوم بوظائف متعددة.

يقدر استخدام الماكينة الزراعية في الجزائر بنحو 12 جرار لكل ألف هكتار مزروع، وهي تمثل نسبة أعلى بقليل من المتوسط العربي والمقدر بـ 9 جرارات بينما يقدر المتوسط العالمي بـ 20 جرار لكل ألف هكتار⁽²¹⁾، تدعمت الحظيرة الوطنية، تقويما لهذا النقص بالجرارات وآلات الحصاد والدرس في سنة 2011 (7829 جرار و 1252 آلة حاصدة دراسة)، بما يمثل 15.6% من الحظيرة الوطنية لآلات الحصد والدرس، وهذا بفضل الإجراءات التحفيزية التي اتخذت سنة 2009 والتي كانت تهدف إلى إنعاش صناعة الماكينات الفلاحية في الجزائر، بالإضافة إلى مرافقة الفلاحين من خلال توفير لهم قروض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الرغم من التحفيزات التي قدمتها السلطات المعنية للنهوض بالقطاع و المتمثلة أساسا في :

- سياسات دعم الفلاحين من خلال إنشاء صندوق خاص بدعم الفلاحين و المستثمرين و المربين الصغار.
- إعفاء الفلاحين من دفع الرسوم على القيمة المضافة لقيم الإيجار للتجهيزات الفلاحية المصنعة بالجزائر حتى 31 ديسمبر 2018 .

- وضع نظام لضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع لحماية مداخيل الفلاحين⁽¹⁶⁾، بالإضافة إلى تخلي الفلاحين عن مستثمراتهم بسبب استغلال الأراضي الفلاحية من أجل التجهيزات العمومية وهذا ما أدى إلى نقص المستثمرات الفلاحية و بالتالي انخفاض النصيب العقاري للفرد من 1 هكتار في سنة 1960 إلى 0.52 هكتار سنة 1970 و 0.34 هكتار في سنة 1985 و 0.24 هكتار في سنة 2008 و 0.21 هكتار في 2016، وسوف يتراجع إلى 0.17 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في أفق 2020 ، وهذا ما يوضح أن 70% من المستثمرات الفلاحية تتراوح مساحتها ما بين 0.1 و 10 هكتارات، الأمر الذي يحد من قدرة المستثمرة على تشغيل يد عاملة كبيرة، بالإضافة إلى أن قطاع الزراعي قد فقد 250.000 من الأراضي الفلاحية الخصبة لفائدة البناء⁽¹⁷⁾.

4- الموارد المالية :

سمحت الوفرة المالية من المداخيل الخارجية التي عرفتها الجزائر ابتداء من سنة، 2000 و الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي، السلطات العمومية من رسم سياسات مالية توسعية تجاه مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، عبر إعداد برامج استثمارات عمومية ضخمة للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2014 ، وتمثلت فيما يلي :

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: Programme de soutien à la relance économique PRSE)

تم وضع مخطط ثلاثي يمتد من سنة 2001 إلى سنة 2004، كان موجه لدعم كل القطاعات والنشاطات الإنتاجية ، وخصص له غلاف مالي يقدر بـ 1216 مليار دينار جزائري ما يعادل 16 مليار دولار . وكانت حصة الدعم الموجهة للنشاطات الفلاحية ، 65 مليار دينار جزائري⁽¹⁸⁾.

قدرت بـ 456 ألف هكتار، وبعد ها تأتي مجموعة الخضراوات بنسبة 32 % وبمساحة 337 ألف هكتار، وعلى الرغم من أن مجموعة الحبوب جاءت في المرتبة الثالثة بمساحة 137 ألف هكتار بنسبة 13% إلا أنها عرفت تطورا معتبرا مقارنة بسنة 2008 أين كانت المساحة المسقية لا تبلغ سوى 91 ألف هكتار.

يجب الإشارة، هنا، إلى أن تقنيات الري الحديثة يتم استخدامها على مساحة تفوق 339 ألف هكتار، أي ما يمثل 37% من مجمل الأراضي المسقية، بينما المساحة المتبقية والتي تقدر بـ 701.000 هكتار بنسبة 63% مازالت تعتمد على أساليب الري التقليدية.

على الرغم من زيادة الأراضي المسقية خلال السنوات الأخيرة وخاصة المتعلقة بزراعة الحبوب إلا أنها مازالت ضعيفة مقارنة بالموارد المالية المخصصة والمجهودات المبذولة من أجل توسيع أساليب الري الحديثة والمقتصد لل مياه.

المحور الثالث: مقومات الأمن الغذائي

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية التي تركز عليها التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك لأهميته البالغة والمتمثلة في تلبية الاحتياجات الضرورية لمعيشة الأفراد، وإيجاد فرص العمل للسكان للريفيين وكذلك العاملين في الأنشطة الاجتماعية والخدمات المرتبطة بالقطاع، كما يعمل على توفير المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعي.

يمكن تقسيم الأمن الغذائي إلى أربع مقومات أساسية:

- الوفرة الغذائية: ويعني بها توفر الغذاء بكميات كافية سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الحصول عليه من الواردات بحيث يكون في متناول الأفراد، وبصورة دائمة.
- إمكانية الحصول على الغذاء: ويقصد بها قدرة الفرد أو الأسرة على الحصول على الكمية الكافية من الغذاء الذي يلي احتياجاته الأساسية.

- الدوام في التموينات الغذائية: ويعني ضرورة استمرار بدون انقطاع للتموينات الغذائية على مدار السنة ومن سنة إلى أخرى، الأمر الذي يتطلب وجود إمكانيات كافية لتخزين المواد الغذائية وحسن توزيعها عند الحاجة أي

تبين الإحصائيات المقدمة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2011، فيما يتعلق باستخدام الأسمدة الكيماوية، أن المعدل العربي يقدر بـ 33.1 كغ للهكتار، بينما المعدل العالمي يقارب 95 كغ للهكتار متفوقا عليه بثلاث أضعاف، في حين أن المعدل الجزائري لا يبلغ سوى 17 كغ للهكتار، وهذا ما يفسر ضعف المردودية المسجلة في الإنتاج النباتي⁽²²⁾. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر البذور المحسنة عنصرا أساسيا في زيادة إنتاجية الهكتار، و يقدر معدل استخدامها في الحقول الجزائرية بحوالي 28 كغ/هكتار وقد قدرت كمية البذور المسلمة للمتجنين من طرف تعاونية الحبوب و البقول الجافة لموسم 2011-2012 بـ 1.662 مليون قنطار مقابل 1.446 مليون قنطار في الموسم 2010-2011، أي ما يعادل نسبة تغطية حبوب تقدر بـ 47.7%.

يجب الإشارة فيما يخص معدل استخدام طرق الري الحديثة، إلى أن مساحة الأراضي المسقية بنظام السقي المختلفة لسنة 2012 قد بلغت 1.04 مليون هكتار بعدما كانت في سنة 2011 تقدر بحوالي 0.98 مليون هكتار، بينما كانت في سنة 2008 لا تبلغ سوى 0.85 مليون هكتار، وهذا ما يشير إلى أن المساحات المروية تعرف تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم(4): توزيع المساحات المسقية على مختلف المزروعات. (2012)
الوحدة : 100 هكتار

البيان	المساحة المسقية	النسبة	مساحات استخدام تقنيات الري الحديثة	النسبة	مساحات استخدام تقنيات الري الحديثة	النسبة	مجموع المساحات المسقية
الأشجار المثمرة	456	44%					701000+3391040000 =
الخضراوات	337	32%	339000	37%	701000	63%	مجموع النسب
الحبوب	137	13%					= 63 + 37 100
نباتات أخرى	70	11%					
المجموع	1040000	100%					100%

المصدر: إعداد الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 13.

يشير الجدول إلى أن مجموعة الأشجار المثمرة تحتل مرتبة الصدارة في المساحات المسقية بـ 44% ومساحة

سنة 2011 حوالي 2.93 مليار لتر بعدما كانت في سنة 2009 تقدر بـ 2.39 مليار لتر و 2.7 مليار لتر في 2010، مع العلم أن متوسط إنتاج الحليب في الفترة 2000 - 2008 لم يتعدى 2 مليار لتر، كما يجب الإشارة إلى أن جمع مادة الحليب قد سجل ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ حوالي 300 مليون لتر سنة 2009 ثم انتقل إلى 400 مليون لتر في سنة 2010، لينتقل إلى 572 مليون لتر في 2011.

كما عرف فرع اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء زيادة كبيرة في الإنتاج حيث قدر إنتاجها في سنة 2009 بحوالي 3.46 مليون قنطار و 2.09 مليون قنطار في سنة 2010، ليرتفع خلال سنة 2011 إلى 4.2 مليون قنطار من اللحوم الحمراء و 3.36 مليون قنطار من اللحوم البيضاء.

(2) توفير الغذاء من الخارج (الواردات الغذائية) : يتطلب تحقيق الأمن الغذائي تكاملا بين قطاعي الإنتاج الوطني و التجارة الخارجية وذلك لتغطية أي عجز في الإنتاج عن طريق الواردات الغذائية، إلا أن توفير الغذاء بالاعتماد على التجارة الخارجية أصبح مكلفا لما عرفتة السلع الزراعية من تقلبات وارتفاع أسعار المواد الرئيسية في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت المواد الغذائية بنسبة 15 % ما بين 2010 و 2011 وفقا لمؤشر البنك الدولي، كما عرفت نهاية 2011 استمرار الزيادات في الأسعار العالمية للمواد الرئيسية خاصة القمح و الذرة و السكر و الزيت⁽²³⁾.

لقد عرفت قيمة المواد الغذائية المستوردة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2012 وتيرة متصاعدة حيث بلغت 163.9 مليار دج سنة 2000 (2.1 مليار دولار) لتصل إلى مستوى 309.8 مليار دج سنة 2007 (4.46 مليار دولار) أي بنسبة نمو 105%، لتبلغ في سنة 2012 حوالي 6543 مليار دج (8.98 مليار دولار) أي ما يمثل حوالي 19.19 % من قيمة الواردات الكلية.

سجل تطور إنتاج الحبوب في الجزائر، من جهة أخرى منحى تصاعديا خلال الفترة المحصورة بين سنة 2000 و 2011 حيث قدر بـ 16.521 مليون طن في سنة 2000 ليبلغ 36.954 مليون طن في سنة 2011، وهذا يرجع إلى زيادة وتحسين الإنتاج الوطني، حيث انتقل من 9.133 مليون طن سنة 2000 إلى 25.394 مليون طن سنة 2011، أي ما يمثل نسبة تغطية من الإنتاج الوطني تقدر بحوالي 70%.

في الحالات الطارئة أو في أوقات قلة المحاصيل الزراعية أو سوء الأحوال الجوية.

كيفية الاستفادة من الغذاء: ويقصد بها طريقة الاستفادة من القيمة الغذائية التي تحتوي عليها المواد الغذائية والتي تلبي الحاجات الأساسية للأفراد، وتشمل التجهيزات المناسبة للأغذية وتقنيات التخزين ومستلزمات النظافة و الخدمات الصحية.

تسعى الجزائر إلى تحقيق أمنها الغذائي من خلال إستراتيجية التنمية الفلاحية المتبعة والمتمثلة في المراحل التالية:

المرحلة الأولى : توفير الغذاء

تعمل الجزائر على توفير السلع الغذائية بالكمية الكافية سواء بالاعتماد على الإنتاج المحلي أو اللجوء إلى الاستيراد وذلك لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايدة، من سنة إلى أخرى، نتيجة الزيادة في عدد السكان وكذلك ارتفاع مستوى معيشتهم. تواجه الجزائر في قضية توفير الغذاء، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها في القطاع الفلاحي والأموال الباهظة التي رصدت له. ومما زاد في الأمر خطورة أن الموارد المالية المتأتية من المحروقات قد تضاعفت كثيرا نتيجة انخفاض أسعارها من جهة، والارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي من جهة أخرى. فاللجوء إلى الاستيراد في ظل ندرة الموارد المالية أصبح يخل بميزانية الدولة. ولهذه الأسباب فقد ركزت الجزائر، في السنوات الأخيرة، على توفير الغذاء من الإنتاج الوطني، من خلال السياسات التالية.

(1) توفير الغذاء من الإنتاج الوطني : عرفت مستويات توفير الغذاء من الإنتاج الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و 2011 تطورا ملحوظا خاصة في الشعب ذات الاستهلاك الواسع كالخضراوات و اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء، و التمور و الحمضيات، ماعدا فرع الحبوب الذي عرف تراجعا في الإنتاج، خاصة بعدما بلغت كمية الحبوب المنتجة في سنة 2009 ذروتها بحوالي 61.2 مليون قنطار لتتخف في سنة 2010 إلى ما يقارب 54.6 مليون قنطار، ثم ينخفض إلى 42.5 مليون قنطار في سنة 2011، لكن مقارنة بمعدل الفترة الممتدة من 2000 - 2008 والمقدر بـ 29.7 مليون قنطار، فقد عرف الإنتاج تطورا معتبرا قدر بزيادة نسبة 50 % خلال سنة 2011. أما فيما يتعلق بفرع الحليب فقد عرفت الكميات المنتجة زيادة معتبرة إذ بلغت

المرحلة الثانية : إمكانيات الحصول على الغذاء :

يعد إنتاج المواد الغذائية شرطا ضروريا لكنه يعتبر غير كافيا إذ لم يتم دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على إمكانيات الحصول عليها ، كدخول الأفراد ، و مستوى أسعار السلع الغذائية ، ومعدل النمو السكاني والإنتاج الغذائي ، لأن إمكانيات الحصول على الغذاء تقاس بقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من الغذاء وفق إمكانياتهم المالية المتوفرة لديهم. وعليه، فتوفير الغذاء لوحده لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الغذائي إذ لم يكن مصحوبا بمجموعة من الإجراءات والمتمثلة في حصول الأفراد على دخول دائمة وتوفر سلع بأسعار معقولة وزيادة مستمرة لإنتاج السلع الغذائية لمقابلة الزيادة في النمو السكاني. وهذا ما سنحاول دراسته من خلال النقاط التالية:

(1) مستويات دخول الأفراد:

تتأثر أنواع وكميات السلع الغذائية أساسا، بمستويات الدخل المتحصل عليها من طرف الأفراد. فكلما كان الدخل مرتفعا كلما زادت الكميات ونوعية السلع المتحصل عليها والعكس صحيح، فمستوى الدخل هو الذي يعبر على مستوى معيشة الأفراد.

عرف دخل الأفراد تطورا في الفترة من سنة 2001 إلى 2008 بنسبة 64.16% حيث انتقل من 1771.70 دولار إلى 4943.5 دولار ثم عرف بعد ذلك تراجعا بنسبة 21.28 % في سنة 2009، إذ انخفض الدخل إلى 3891.2 دولار، وهذا راجع للأزمة المالية التي عرفتها الجزائر خلال هذه السنة ثم عاود الارتفاع من جديد ابتداء من سنة 2010 ليبلغ 4479.4 دولار ، ويستمر في هذا المستوى ليصل في سنة 2014 إلى 5474.3 دولار، حيث تقدر نسبة تطور الدخل لهذه الفترة بـ 22.21 %، لكن في سنة 2015 انخفض الدخل إلى 4132.6 دولار وهو ما يمثل خسارة سنوية قيمتها 1341.7 دولار ونسبة تدني في مستوى المعيشة بـ 25.50%.

(2) مستويات التضخم :

يكشف تقرير الديوان الوطني للإحصاء أن مؤشر الأسعار خلال سنة 2016 ارتفع كثيرا عن سنة 2015، وهو يعكس التضخم المسجل في معظم المواد الاستهلاكية وخاصة الحبوب والحليب والزيت واللحوم، وهذا على الرغم من توقع الحكومة

الجدول رقم (5) تطور إنتاج الحبوب (بالهجم) للفترة 2000-2011

الوحدة : مليون طن

السنوات البيان	الإنتاج الوطني	الواردات	المتاح للاستهلاك (الوحدة الغذائية)	نسبة التغطية من الواردات	نسبة التغطية من الإنتاج الوطني
2000	9.133	7.387	16.521	45	55
2001	11.488	6.869	18.357	37	63
2002	11.352	8.798	20.150	44	56
2003	15.760	7.924	23.684	33	67
2004	17.756	8.103	25.860	31	69
2005	17.865	8.503	26.369	32	68
2006	18.546	7.844	26.391	30	70
2007	17.505	7.999	25.550	31	69
2008	16.629	9.541	26.171	36	64
2009	24.571	9.217	33.788	27	73
2010	25.202	8.853	34.055	26	74
2011	25.394	11.959	36.954	30	70

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، مسار التجديد الفلاحي عرض وآفاق ، الملحق 7، ص 1 .

يتبين من خلال تحليل البيانات الموجودة في الجدول أعلاه أن منحى نمو الإنتاج الوطني من الحبوب قد عرف عدة تغيرات سواء تعلق الأمر بحجم الإنتاج أو نسبة التغطية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فالفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2006، تضاعف الإنتاج الوطني من الحبوب إذ انتقل من 9.133 مليون طن إلى 18.546 مليون طن وذلك راجع للظروف المناخية المواتية، وتسجيل هذا النمو المعتبر سمح للجزائر بتحقيق نسبة اكتفاء ذاتي من الحبوب بلغت 70% في سنة 2006 بعدما كانت هذه النسبة تقدر بـ 55% سنة 2000 إلا أن منحى الإنتاج الوطني قد تراجع خلال سنتي 2007 و 2008 لينخفض إلى 17.505 مليون طن و 16.629 مليون طن على التوالي، بسبب الظروف المناخية غير الملائمة التي ميزت هاتين السنتين، وقد انخفضت على إثرهما نسبة الاكتفاء الذاتي حيث بلغت 69% سنة 2007 و 64 % سنة 2008، ليرتفع الإنتاج الوطني من جديد ليبلغ 24.571 مليون طن في سنة 2009.

يستمر في الارتفاع خلال سنة 2010 ليسجل 25.202 مليون طن و سنة 2011 حيث قدر بـ 25.394 مليون طن، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب بحوالي 73% ، 74% و 70% على التوالي.

بلغت قيمة واردات السلع الغذائية لسنة 2015 سقف 9.314 مليار دولار، وهذا المبلغ الأخير انخفض بنسبة 15.37 مقارنة لسنة 2014 حيث كان يعادل 11.005 مليار دولار كما أنه تجب الإشارة إلى أن ترتيب مجموعة السلع الغذائية عرف تغيرا، مرة ثانية في سنة 2016، حيث أنه تراجع إلى المرتبة الرابعة والأخيرة، إذ أصبحت حصتها لا تمثل سوى 19.13 بالمائة من حجم الواردات الإجمالية ومبلغها انخفض إلى 7.532 مليار دولار.

الجدول رقم (7) نسبة تطور واردات السلع الغذائية الأساسية (2014-2016) الوحدة: مليار دولار

نسبة التطور العامة ما بين سنتي 2014 و 2016	2016 (من 1/1 إلى 30/11)		2015		2014		السلع الغذائية الأساسية
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
الحبوب والحبوب	28.41	34.97	2633.88	38.00	3539.93	33.43	3679.51
الحليب ومشتقاته	56.10	11.92	897.82	12.57	1170.28	18.58	2045.16
السكر	08.86	11.01	829.27	8.10	751.12	8.27	910.61
القهوة والشاي	01.77	4.94	371.66	4.10	377.75	3.44	372.37
البقول الجافة وأخرى	23.42	3.76	283.42	3.60	336.23	3.36	370.12
الحوم	28.13	2.91	218.99	2.78	259.28	2.79	307.27
المجموع الجزئي	31.91	69.51	5235.64	69.10	6435.19	69.89	7691
مواد غذائية أخرى	30.70	30.49	2296.36	30.90	287.81	30.11	3314
المجموع الكلي	31.55	%100	7532	%100	9314	%100	11005

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك (المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء)

يمكننا، من خلال دراسة وتحليل البيانات الموجودة في الجدول رقم (6) تسجيل الملاحظات التالية:

— بداية انخفاض قيمة السلع الغذائية الأساسية المستوردة، ابتداء من سنة 2015، حيث أصبحت في هذه السنة تبلغ 9.314 مليار دولار بعدما كانت في سنة 2014 تقارب 11.005 مليار دولار، ثم استمرت في الانخفاض

في سنة 2016، (للفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 30 نوفمبر) لتبلغ 7.532 مليار دولار، يعود هذا، من جهة إلى زيادة الإنتاج خاصة في شعبة الحبوب والحليب ومشتقاته، ومن جهة أخرى إلى تطبيق سياسة الحد من الواردات (سياسة الإحلال محل الواردات) المطبقة من طرف الجزائر.

في مشروع قانون المالية 2016/2015 نسب تضخم ضعيفة حيث قدرت بـ 4 بالمائة وهو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (6) تطور نسبة التضخم في الجزائر (2010-2016) الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	نسب التضخم %	معدل النمو
2010	5.70	3.6
2011	5.00	2.9
2012	8.89	3.4
2013	3.25	2.8
2014	2.92	3.8
2015	4.78	3.8
2016	6.40	—

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

يتبين من خلال تحليل النسب المتضمنة في الجدول أعلاه أنه ابتداء من سنة 2014، بدأت هذه النسب تتجه نحو الارتفاع حيث أنها انتقلت من 2.92% إلى 4.78% في سنة 2015، ثم ارتفعت إلى 6.40% في بداية 2016 وكل المؤشرات تدل على أنها لن تتوقف عند هذا المستوى بحكم أن سنة 2017 شهدت ارتفاعا في أسعار معظم المواد الاستهلاكية، مما يهيك القدرة الشرائية لأغلبية شرائح المجتمع، كما يشار، هنا إلى أن الأجر الأدنى المضمون لم يعرف تغيرا منذ 2012 تاريخ ارتفاعه انتقاله، حيث أنه انتقل من 12000 دج إلى 18000 دج. كما سيؤدي هذا الوضع إلى اتساع الهوة باستمرار بين الفئات الفقيرة والفئات الغنية.

3) تطور واردات السلع الغذائية:

تحتل مجموعة السلع الغذائية المرتبة الثالثة في هيكل الواردات لسنة 2015 والذي نورد في مايلي ترتيب هذه المجموعات وحصّة كل واحدة منها في حجم الواردات الإجمالي:

- سلع التجهيز بنسبة 34.39%،
- سلع موجهة لتشغيل وسائل الإنتاج بنسبة 30.83%،
- السلع الغذائية بنسبة 18.09%،
- السلع الاستهلاكية الغير غذائية 16.69%.

2- سياسة الثورة الزراعية:

تم الإعلان عن سياسة الثورة الزراعية في سنة 1971، وكانت تهدف الى إحداث تغيير جذري في القطاع الفلاحي من خلال شعارها " الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"، والتركيز على التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور استغلال الملكيات الكبيرة⁽²⁴⁾، وتقوم هذه السياسة على نظام التعاون سواء على شكل فردي أو جماعي وتهدف الى القضاء على جميع مظاهر التخلف من خلال تدخل الدولة في القطاع الفلاحي بالتوجه والاستثمار.

لكن، بالرغم من بعض النجاحات التي حققتها هذه السياسة والمتمثلة أساسا في جمع الأراضي التي تم تأميمها لتحقيق التنمية الفلاحية، إلا أن الأهداف الموضوعة لم تتحقق، خاصة الأهداف المتعلقة بالقضاء على تخلف القطاع الفلاحي التقليدي، ورفع مستوى المجتمعات الريفية وتحسين قدراتها على تحديث الأساليب الزراعية.

3- سياسات الإصلاحات الفلاحية في الثمانينات:

عرف القطاع الفلاحي، في فترة الثمانينات سياستين وهما:

الأولى : وتتمثل في سياسة إعادة الهيكلة والتي تم الإعلان عليها في سنة 1981، والتي كانت تهدف إلى انشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي عن طريق دمج مختلف مزارع التسيير الذاتي ومزارع الثورة الزراعية، وتقليص مساحات المزارع الشاسعة بهدف حسن استغلالها، وتفعيل القوة العاملة الفلاحية⁽²⁵⁾، إلا ان النتائج المتحصل عليها كانت ضعيفة، ولم يتحقق الاكتفاء الذاتي المنشود.

الثانية : المقصود بها، هنا، هي إصلاحات 1987، والمتعلقة بكيفية الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية التابعة للأملك الوطنية، وتحديد واجبات وحقوق المنتجين وتكوين المستثمرات الفلاحية، وإعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل، ولكن بالرغم من هذه الإجراءات المشجعة إلا أن هذا الإصلاح لم يحقق النتائج المرجوة منه، وذلك راجع إلى حدوث نزاعات وخلافات بين مستثمري المزارع.

- تبين نسبة التطور العامة لسنتي 2014 مع 2016، أن كل قيم السلع الغذائية الأساسية عرفت انخفاضا محسوسا وخاصة مادة الحليب ومشتقاته واللحوم والحبوب والبقول الجافة، كما أنه يجب الإشارة إلى أن قيمة الحبوب تشكل حوالي 30% من القيمة الإجمالية للسلع الغذائية الأساسية المستوردة يتبعها الحليب ومشتقاته بنسبة ما بين 12 % إلى 20 %، وتأتي السلع الأخرى كالسكر والقهوة والشاي والبقول الجافة واللحوم في المرتبة الأخيرة بنسب تتراوح ما بين 2 بالمائة و10 بالمائة.

- مكن انخفاض قيمة السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى نهاية 2016 خزينة الدولة من توفير مبلغ يقدر بـ3.473 مليار دولارو يمثل نسبة 31.55 بالمائة من قيمة السلع المستوردة.

المحور الرابع: سياسات التنمية الفلاحية

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر عدة تغييرات وإصلاحات منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، كانت تهدف في مجملها الى تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة إنتاج المواد الغذائية والإنتاجية وتنمية المناطق الريفية، ويمكن تقسيم السياسات الفلاحية المنتهجة في الفترات السابقة كما يلي:

أولا- السياسات الفلاحية في ظل التوجه الاشتراكي:

1- سياسة التسيير الذاتي:

عرفت أول سياسة فلاحية وضعتها الجزائر في سنة 1963 كانت تعرف بالتسيير الذاتي والذي كان يقوم على التسيير الذاتي للعمال للوحدات الإنتاجية التي كانت شاغرة في السنوات الأولى للاستقلال بسبب مغادرة المعمرين الفرنسيين للتراب الوطني وقد سمحت هذه السياسة بتسيير 22037 مزرعة على مساحة تقدر بـ 4.2 مليون هكتار، وكذلك استغلال الأراضي الفلاحية الشاغرة، إلا ان هذه السياسة باءت بالفشل بسبب عدم احترام المبدأ الذي تقوم عليه سياسة التسيير الذاتي وهو عدم تدخل الدولة في تسيير المؤسسات الإنتاجية والمزارع، بالإضافة الى عدم الأخذ بعين الاعتبار الواقع الريفي الجزائري اثناء اتخاذ القرارات.

تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2003، بإدماج دعم العالم الريفي، ليحمل تسمية "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR"، نظرا لأهمية المناطق الريفية في تطوير الفلاحة من خلال تركيز السكان في هذه المناطق. لكن بالرغم من النتائج الجيدة المتحصل عليها والمتعلقة بزيادة الإنتاج وتحسينه وخلق مناصب للتشغيل قدرت بحوالي مليون منصب شغل إلا أن القطاع الفلاحي لم يحقق الاكتفاء الذاتي.

3- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي، في سنة 2008، من أجل ترقية القطاع الفلاحي، كما هو مبين في قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 08 أوت 2008، والذي يحدد محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، ويبين عناصر التوجيه الفلاحي الوطني التي تسمح بالمشاركة الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الإطار تم إعداد المخطط الوطني للتجديد الفلاحي والريفي والذي يغطي الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2014 (مخطط خماسي) ويهدف بالأساس إلى زيادة الإنتاج وتحسينه ورفع الإنتاجية، وتنمية المناطق الريفية من خلال تثبيت اليد العاملة فيها من أجل استمرار الإنتاج والمساهمة بصفة فعالة في الناتج الداخلي الخام.

تعتمد إستراتيجية التجديد الفلاحي الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي، على الركائز الأساسية التالية :

أ - التجديد الفلاحي : يهدف التجديد الفلاحي إلى زيادة الإنتاج وتنويعه وتحسين الإنتاجية ومردودية القطاع الفلاحي لتحقيق بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، من خلال تكتيف وعصرنة الإنتاج ودعم الاستثمارات العديدة لضمان نمو دائم داخلي ومدعم للإنتاج في جميع الفروع الإنتاجية .

حددت، في هذا الإطار، عدة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع وأعطيت لها الأولوية في رصد المبالغ المالية وتوفير الموارد، والمتتمثلة في فروع: الحبوب، البقول، أشجار الزيتون والنخيل، البذور والشتائل. بالإضافة إلي ضبط نظام للمنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وذلك لتأمين عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين،

ثانيا- السياسات الفلاحية في ظل اقتصاد السوق:

بعد فشل السياسات الفلاحية السابقة في تطوير القطاع الفلاحي، جاءت سياسات جديدة تعتمد على آليات السوق بحيث تمنع أي تدخل للإدارة وتنفذ كل أشكال الرقابة على الأسعار⁽²⁶⁾، وبقيت هذه السياسة مستمرة من سنة 1990 إلى يومنا هذا، ولكن بتسميات مختلفة نذكر أهمها:

1- برنامج التكيف الهيكلي لسنة 1993:

جاء تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في بداية 1993 نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية متمثلة أساسا في تدهور الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، واشترط صندوق النقد الدولي إصلاحات اقتصادية وتكيف هيكلي مقابل إعادة هيكلة الديون، ولهذا كان الإصلاح يهدف الدخول في اقتصاد السوق والقيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة للحد من تدهور الاقتصاد، وعلى هذا الأساس اتخذت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات تمثلت، بالنسبة للقطاع الفلاحي، في إعادة هيكلة العقار الفلاحي، ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية، وسياسة دعم المدخلات الزراعية إلى غاية 1994، لكن لم تستطع الدولة تحقيق الأهداف المرجوة لاعتبارات أمنية واقتصادية⁽²⁷⁾.

يجب الإشارة إلى أن سياسة إعادة الهيكلة تصنف من حيث الإجراءات المتخذة على أنها سياسة فلاحية هيكلية، لأنها تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007):

بدأ تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2000، وكان يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية قدرات الإنتاج بالنسبة إلى المدخلات الفلاحية، والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة وتحقيق تنمية زراعية مستدامة في إطار تطبيق التنمية المستدامة.

عملت وزارة الفلاحة، لتجسيد الأهداف المسطرة في هذا المخطط على تطوير وتنشيط مجموعة من البرامج تتعلق بدعم الإنتاج الوطني بمختلف فروعه، تكييف أنظمة الإنتاج، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، البرنامج الوطني للتشجير، استصلاح الأراضي بالجنوب⁽²⁸⁾.

في أزمة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية في سنة 1986، و الذي تبعه انهيار الاقتصاد الوطني في سنة 1987، ومما استدعي القيام بإصلاحات هيكلية ولكن بقي القطاع الفلاحي مهشما علي الرغم من أنه قطاع استراتيجي .

فلم يكن الاختيار، فيما يخص السياسات الزراعية في ظل اقتصاد السوق إراديا و عن اقتناع، بل كان مفروضا من طرف صندوق النقد الدولي علي الاقتصاد الجزائري في سنة 1989، وبذلك تم إعادة هيكلة القطاع في سنة 1990. وفقا لنظام السوق وجاء بعده في سنة 2000 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أن تم إعادة الاعتبار للفلاحة كأحد المحاور الأساسية في الاقتصاد الوطني، ثم جاء بعد ذلك مخطط التجديد الفلاحي و الريفي للفترة 2009-2014 لتطوير القطاع الفلاحي و تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، علي المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع الإشارة إلي طغيان الجانب الاقتصادي علي الجوانب الأخرى .

إن مشكلة القطاع الفلاحي ليست في نقصان الموارد الطبيعية أو البشرية أو المالية بل في الجوانب التقنية والعلمية والتكنولوجية والتسييرية التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر وبذلك تعرقل تحقيق تطوير القطاع، مما يستلزم إعادة رسم سياسة جديدة تراعي فيها هذه المشاكل وتطبق فيها أبعاد التنمية المستدامة.

خاتمة:

ما يمكن استنتاجه من خلال دراستنا لموضوع الجزائر و إشكالية الأمن الغذائي، أن أغلب المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي ترجع بالأساس إلى عدم العناية بشكل كافي بالقطاع الفلاحي إذ منذ السنوات الأولى للاستقلال أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي باعتباره القاطرة التي كانت يعول عليها جر كل قطاعات الاقتصاد الوطني، لكن النتيجة كانت مخيبة للأمال، بسبب أن القطاع الصناعي لم يكن مهيأ للقيام بهذا الدور و الذي يتطلب توفير استثمارات ضخمة لم تكن موجودة وكذلك معرفة تكنولوجية و خبرة مهنية غائبة تماما. ولقد حان الأوان لإعادة الأولوية للقطاع الفلاحي والاعتناء بأن الجزائر تصنف ضمن البلدان الفلاحية و على هذا الأساس يجب دعم هذا القطاع بكل الإمكانيات اللازمة للنهوض به و تطويره بعد إعادة تنظيمه.

واستقرار الأسعار عند الاستهلاك، وكذلك عصرنه و تكييف التمويل و التأمينات الفلاحية .

ب- التجديد الريفي: يرمي برنامج التجديد الريفي إلي تحقيق تنمية متوازنة، منسجمة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، بحيث لا تكون هناك تنمية بدون تظافر جهود كل القطاعات سواء علي المستوى الوطني أو المستوى المحلي والقاعدي، وبدون تعبئة كل الموارد و الوسائل المتوفرة والقادرة علي تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية، وبمشاركة كل الفاعلين، وهذا تجسيدا لإستراتيجية التنمية الريفية التساهمية والذي يهدف إلي إصلاح وتطوير القطاع الفلاحي، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال إيجاد مناصب الشغل وتحسين دخول الأفراد واستقرار السكان، والمتضمنة في المخطط الوطني لهيئة الإقليم لأفاق 2025 (م.و.ت.إ.ق) (SNAT). و يقوم بعملية التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين: كالجماعات المحلية، المستثمرون الفلاحون، المؤسسات الفلاحية وغير الفلاحية، الحرفيون، الجماعات والمنظمات المهنية، المصالح الإدارية والتنفيذية، هيئات التكوين، البنوك، وشركات التأمين... إلخ، وينصب نشاطهم الرئيسي علي المحاور التالية : تسيير و حماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، حماية الأحواض المائية واستصلاح الأراضي.

ج - دعم القدرات البشرية و ضمان المساعدة التقنية:

تعمل الجزائر علي تشجيع و دعم القدرات البشرية وتقديم مختلف المساعدات التقنية لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز المساعدات البشرية و المادية و الهيئات المكلفة بدعم متعاملي و منتجي القطاع الفلاحي .
- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية .
- دعم مصالح الرقابة في كل مجالات التنمية الفلاحية .

مما سبق يمكن تقديم حوصلة حول مختلف السياسات الفلاحية الزراعية الاشتراكية كالتسيير الذاتي و الثورة الزراعية فهي تقوم علي تأميم الأرض و توزيعها و استغلالها، و ما تتميز به هو عبارة عن مبادرة شعبية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، أما فيما يتعلق بالسياسات التي طبقت في الثمانينات، فقد جاءت بعد ظهور عوامل خارجية تمثلت

تتوفر الجزائر على عوامل الإنتاج: الموارد الطبيعية، والبشرية والمالية، إلا أن الأمر الذي ينقصها هو عدم التوظيف الأحسن والاستغلال الأفضل لهذه الموارد المتاحة، بالإضافة إلى نقص التنظيم والتخطيط والرقابة اللازمة بالنسبة للقطاع الفلاحي سواء تعلق الأمر بإنتاج المواد الغذائية الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع أو تخزينها أو تسويقها، أو توفيرها بالكمية الكافية، كما أن القطاع الفلاحي لم تعطى له الأولوية بالرغم من أنه قطاع استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في دفع عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

يتضح، من خلال دراسة مضمون السياسات الفلاحية المتبعة من طرف الجزائر أن أغلبها قد حقق بعض النتائج الإيجابية خاصة في العشرية من الألفية الثالثة والمتتمثلة في زيادة الإنتاج وتنويعه، وتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة، وتنمية بعض المناطق الريفية، إلا أنها فشلت في تحقيق بعض الأهداف في مجالات كثيرة، لأنها سياسات رسمت بصفة متسارعة لمعالجة مشاكل أنية تفتقد إلى التخطيط الجيد وغياب النظرة الإستشرافية، وضعف تنفيذ البرامج التنموية الناجم عن نقص في المتابعة والصرامة في الرقابة. بالإضافة إلى تهميش الريف الجزائري الذي يعتبر محرك التنمية الزراعية كونها هي النشاط الرئيسي في هذه المناطق.

يتطلب الحد من التبعية للخارج من الجزائر أن تتجه إلى تطوير الزراعة الصحراوية، باستصلاح الأراضي وإدخال أنظمة الري الحديثة والمقتصد للمياه، وتنمية المناطق الريفية وتشجيع الوحدات الصناعية المنتجة للمواد الغذائية.

الهوامش:

- (1) حسين عبد المطلب الأسرج، الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1996، ص 23.
- (2) فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي- حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص ص، 51، 52.
- (3) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص 86.
- (4) محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 90.
- (5) عزت ملوك قناوي، الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي، ورقة قدمت الى المؤتمر العاشر للاقتصاديين المزارعين الذي عقدته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، من 25-26 سبتمبر 2002، ص ص 4-2.
- (6) محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 98-101.
- (7) فوزية غربي، مرجع سابق، ص 54.

- (8) حسين ايت عمارة، جريدة الوطن، 03/04/2007، ص 7.
- (9) فوزية غربي، مرجع سابق، ص 56.
- (10) الطيب منير، "الأمن الغذائي العربي ومحدداته: السودان نموذجا"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السنة 17، العدد 24، سبتمبر 2006، ص 302.
- (11) بلقاسم سلاطنية و مليكة عرعور، معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 07.
- (12) صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2001: الإمارات العربية المتحدة: سبتمبر 2001، ص ص 281 - 284.
- (13) بلقاسم سلاطنية و مليكة عرعور، مرجع سابق، ص 16.
- (14) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2011، ص 06.
- (15) Mesli Mohamed Ilyes: l'agronome et la terre, éd: ALPHA, Alger, 2007, p 223.
- (16) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في إطار قانون المالية التكميلي لنسبة 2008 جويلية 2008، ص ص 1-5.
- (17) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61، المخطط الوطني لهيئة الإقليم ص 13.
- (18) زرمان كريم: التنمية في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، 2010، ص 201.
- (19) Mahmoud Allay et autres: Agir M^{ed} Agriculture, pêche, Alimentation et développement rural durable dans la région, méditerranéenne, centre international de hautes études Agronomique Méditerranées, 2006, P312.
- (20) MADR: le renouveau agricole et rural en marche Revue et Perspectives, P11.
- (21) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق ص 12.
- (22) نفسه.
- (23) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 29.
- (24) خليل حسين، السياسة العامة، بيروت، دارالمجلد اللبنانية، 2006، ص 2.
- (25) نور محمد أمين، دور الموازنة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات، دراسة حالة تيارت، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 118.
- (26) خليل حسين، مرجع سابق، ص 2.
- (27) فوزية غربي، مرجع سابق، ص 136.
- (28) عباس خديجة سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الوطنية (2000-2007) رسالة ماجستير جامعة الجزائر 3، 2011، ص 87.